حيث يشاءون، على ان لا يكون هذا الحق على حساب حق الشعب الفلسطيني وحقوق الشعوب العربية الاخرى. وفي الاقتراح السوفياتي، ايضاً، دعوة صريحة الى رفض توطين اليهود السوفيات في الارض المحتلة (**المصدر نفسه**).

بيد ان هذا الاقتراح لم يلق اي تجاوب اميركي. فقد رفض بيكر القيام بمبادرات جديدة في المنطقة، واصدار بيان مشترك خاص بالتسوية. وامتنع المسؤول الاميركي، عملياً، عن البحث في مشكلة الشرق الاوسط، وحوّل القضية، بمجملها، الى حديث عن ضرورة تسهيل اجراءات هجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل، بفتح خط جوي مباشر بين موسكو وتل ـ ابيب. اضافة الى هذا وذاك، رفض بيكر اقتراحاً سوفياتياً لاصدار بيان مشترك يدين التوطين في الارض المحتلة. كذلك لم يردّ، سلباً او ايجاباً، على طلب نظيره السوفياتي ان تزيد واشنطن عدد المهاجرين اليهود السوفيات الراغبين في التوجه الى الولايات المتحدة الاميركية (**نيويورك تايمز**، ٢٦ ـ ٢٧/٥/١٩٩٠).

واذا ما اعتبرنا الرأي القائل ان موسكو تتحمّل قسطها من مسؤولية ما آل اليه الحال صحيحاً، فان الخط الذي تبنّته في شرح رأيها لواشنطن تميّز بالاصرار على ان المسألة لا تعدو كونها اعلنت رسمياً معارضتها توطين المهاجرين السوفيات في الارض المحتلة، ودعت الى عقد جلسة لمجلس الامن الدولي للبحث في الامر، وانما الى إمكان اللجوء الى البحث في خيارات بديلة، من بينها، مثلاً، ما اكده شيفاردنادزه في رسالة بعث بها الى الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، من دعم موسكو للجهود الرامية الى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط، معتبراً ان الجهود لعقد هذا المؤتمر يمليها «تعثّر» المساعي لتنظيم حوار فلسطيني ـ اسرائيلي (**النهار**، بيروت، ١٤/٥/١٩٩٠).

موسكو لم توصد الباب في وجه خيار المؤتمر الدولي؛ لكنها، في الوقت عينه، لم تشرعه. هذا على الاقل ما أكدته رسالة الرئيس السوفياتي، ميخائيل غورباتشيوف، الى الزعماء العرب المشاركين في قمة بغداد العربية الطارئة، حيث اشار فيها الى ضرورة العمل على «عقد المؤتمر الدولي الخاص بالشرق الاوسط، وتحضيره على اساس مبادىء توازن المصالح ومراعاة الشرعية الدولية، بكل دقّة، وبالمشاركة النشطة لآليات الامم المتحدة» (**الحياة**، لندن، ٢٩/٥/١٩٩٠).

وكان من الطبيعي، في ضوء ذلك، ان تصعدّ موسكو من لهجتها. فقد رأت وكالة «نوفوستي» السوفياتية، في تحليل لها للوضع العربي قبيل عقد قمة بغداد، «ان هذه القمة يمكن ان تكون عاملاً مهمّاً لتضافر جهود البلدان العربية، التي ترمي الى استثمار الظروف المناسبة، بأقصى درجة، من اجل تحريك قضية التسوية للنزاع العربي ـ الاسرائيلي، ويتوفر لهذا الغرض الكثير من الفرص، اذا ما تمّ الاتفاق على صيغة موقف متعدد الخيارات من حل القضية، واستخدام طرق متنوعة، ابتداء من محاولة اجراء حوار فلسطيني ـ اسرائيلي، وحتى تنظيم لقاء للاطراف العربية الخمسة المتورطة في النزاع» (**السفير**، ٢٥/٥/١٩٩٠).

وبغية ربط الماضي بالحاضر، استذكرت الوكالة اتفاق الدول العربية، في العالم الماضي، «للمرة الاولى، على صيغة واحدة لتسوية نزاع الشرق الاوسط، على اساس قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و ٣٣٨، وتأمين الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وضمان أمن جميع بلدان المنطقة». كما حظيت بالتأييد «قرارات الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، والمبادرة الفلسطينية السلمية. وانجز العالم العربي، بذلك، خطوة كبيرة، على طريق التسوية العملية للنزاع في الشرق الاوسط، بالوسائل السياسية مع مراعاة مصالح الاطراف المتورطة فيه كافة. وان اي محاولة تجرى، الآن، لاتهام العرب بالافتقار الى الروح البنّاءة في الموقف من قضية الشرق الاوسط، ناهيك عن التطرف والتحامل على جهات معينّة من المشاركين في مسيرة السلام، انما تعرّي سوء نيّة اولئك الذين لا يزالون يحلمون، في اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية، بالحصول على منافع من جانب واحد، واعاقة احلال سلام عادل في الشرق الاوسط، وزيفهم السياسي» (**المصدر نفسه**).

لكن على الرغم من لهجة التصعيد هذه، فثمة اشارات برزت في رسالة غورباتشيوف ألمحت الى ان لا رجوع عن حق اليهود في الهجرة. بيد انها اكدت، في المقابل، ان التصرفات الاسرائيلية بشأن توطين